ردود أفعال الشارع العراقي والنخب السياسية بشأن اطلاق سراح عدد من قيادات النظام السابق

بغداد / صافي الياسري ستار الحسيني

انشغل الشارع العراقي سواء على صعيد المواطنين البسطاء أو السياسيين كثيراً بانباء اطلاق سراح بعض القيادات البعثية ، وموقف الحكومة من هذه الانباء ، وأثيرت اسئلة كثيرة ، حول مغزى (اطلاق السراح) هذا وفيما اذا كانت ثمة صفقة من نوع ما بين الاميركان وهذه القيادات ، وتباينت ردود افعال الشارع العراقي بين متفهم لهذه الحركة الاميركية وبين رافض لها ، وهذا استطلاع لاراء عدد من المواطنين من غير السياسيين واراء عدد من السياسيين بشأن هذا الموضوع.

مثال الألوسي: لا أعتقد بوجود صفقة لكن الارتباك السياسي والسعي للحصول على مراكز في السلطة هو السبب.

-عدنان الدليمي: نشجع ونرحب باطلاق سراح العراقيين كافة.

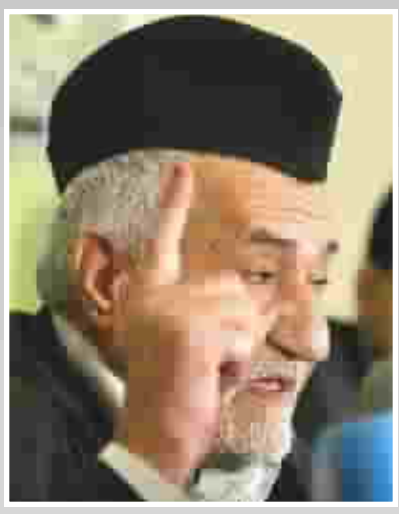

-مواطنون: انها حركة محيرة ولا نعرف دوافعها ولا النيات التي تقف وراءها.

لا من الحكومة العراقية ولا من مجلس القضاء الاعلى مما اعطى لقوات التحالف الضوء الاخضر لاطلاق سراحهم لان القانون لايجيز لاية جهة ايداع او اعتقال اي شخص وابقاءه في المعتقل اذا لم تثبت ادانته.
واشار وزير حقوق الانسان الى ان القوات الاميركية كانت قد اعلنت قبل فترة وجيزة من اطلاقهم بانها ستطلق سراح (٢٢) معتقلاً كانت قد القت القبض عليهم، وفعلاً اطلقت في اليوم الاول ٨ معتقلين، وفي

- عبد الحليم الرهيمي: كان على القوات متعددة الجنسية ان تنسق مع الحكومة العراقية.

-طارق حرب: كان الافضل قانونياً عرض المتهمين على القضاء العراقي لكي يقرر مصيرهم.

-زهير الجلبي: قوات التحالف طلبت من الحكومة أدلة تدين هذه العناصر لكنها لم تتلق اي جواب.

-بسام الحسيني: الحكومة علمت بنية الافراج عنهم.

يقول المواطن محمد عبد الجبار (صاحب محل بيع اقمشة) في سوق النخلة في الكاظمية: انها حركة محيرة ولها معاني كثيرة في مقدمتها القول ان المتصرف الحقيقي في شؤون العراق هم الاميركان، ونحن لا نعلم اذا ما كانوا على اتفاق مع الحكومة او انهم استشاروها او اخبروها بحركتهم هذه، الايام القادمة ستكشف لنا الحقيقة، ولكني اسألك: ان ثمة من يربط بين اطلاق سراح هذه القيادات والتصعيد في العنف الذي هز بجريمتين ظالمتين مدينتي كربلاء والرمادي فهل لهذا الربط من اساس واقعي؟ انا اقنعت نفسي ان ثمة صفقة عقدها الاميركان مع هؤلاء فالاميركان لايعطون شيئاً من دون ثمن.. والسؤال هو ما هي بنود هذه الصفقة؟

- الامين العام للحركة الاشتراكية العربية الاستاذ عبد الاله النصراوي علق قائلاً: من حيث المبدأ فان كل انسان لم يرتكب جرائم بحق المجتمع والدولة والتجاوز على المال العام لايكون موقعه الاعتقال، وكان من المفروض اطلاق سراحهم من مدة بعد الاستجواب الاميركي لهم حسب معلوماتي، اما فيما يتعلق بوجود صفقة مع الاميركان فليست لدي معلومات مؤكدة ولكن الدول الكبرى غالباً ما تعقد صفقات في مثل هذه الامور واميركا مشهورة بانها بلاد الصفقات.

-المواطن علي عبد الله محمد (صاحب مقهى) في العطيفية قال: هؤلاء انتهى دورهم في الحياة العامة ولايضرنا ان كانوا مطلقي السراح او في المعتقلات.. اللهم الا اذا ثبت عليهم جرم ما.

لاتوجد صفقة

-أما الاستاذ مثال الآلوسي فعلق على هذه التساؤلات بعدة نقاط:

١-ان هؤلاء تم اعتقالهم في الايام الاولى لسقوط النظام ولم تكن الحكومة جادة في تقديم طلب تسلمهم من الاميركان لتقديمهم الى القضاء العراقي.

٢-ان الحكومة العراقية على علم مسبق بإطلاق سراحهم ولم تحاول ان توجه الادعاء العام لأصدار اوامر بالقبض عليهم.

٣-الغريب في الامر ان هؤلاء حصلوا على جوازات سفر عراقية حديثة من الحكومة الحالية.

٤-لا اعتقد بوجود صفقة ولكن الارتباك العام والسعي للحصول على مراكز في السلطة هو السبب في تغاضي الحكومة عن مثل هذه التجاوزات على مهمات السلطة العراقية.

٥-نحن في (حزب الأمة العراقية) سنسعى لتقديم شكاو من خلال القضاء العراقي وكلفنا محامين لاستحصال اوامر بالقاء القبض عليهم وسنتوجه ايضاً الى الأنتربول.

-المواطن خليل عبد الرزاق (صاحب صياغة الغادة) في الاعظمية قال وماذا اذا اطلق سراح الابرياء؟ لقد حقق معهم الاميركان وهم الذين القوا القبض عليهم وحين لم يجدوا شيئاً اطلقوا سراحهم، فماذا في ذلك؟ من لديه مشكلة معهم فليتقدم الى الجهات القضائية المختصة لتنظر في طلبه.

نرحب ونشجع

-الدكتور عدنان الدليمي من جبهة التوافق العراقية قال: اهلاً وسهلاً نحن نشجع ونرحب باطلاق سراح جميع العراقيين في السجون العراقية والاميركية، وانا لا اعتقد بوجود صفقة سياسية مع الاميركان او مع الحكومة العراقية او مع المسلحين بهذا الشأن هذا اولاً، وثانياً لا اعرف ان كان قد جرى مع المطلق سراحهم من القيادات البعثية تحقيق ام لا، فنحن لم نكن معهم، وثالثاً الاميركان لايطلقون سراح اي شخص الا بعد ان يتأكدوا من براءته.

-المواطنه سعاد محمد هاشم مدرسة طلبت عدم ذكر عنوانها قالت: كيف يمكن ان يطلق سراحهم من دون ان يعرضوا على القضاء العراقي ليقول كلمته فيهم، ومن دون ان يطلب من المتضررين منهم تقديم شكاواهم وفحصها؟ وكيف تأكد الاميركان ان هؤلاء لم يرتكبوا جرائم واساءات بحق الشعب العراقي والشعوب المجاورة؟

عملية غير قانونية

-الاستاذ طارق حرب قال: صدرت بعض التصرفات التي لاتوافق القانون الدولي ولاتتفق مع القانون العراقي، ان اخلاء سبيل من هو مطلوب في قضية تحقيقية من القضاء العراقي يمكن ان يفسر بانه مناقض للقانون، وكان الاولى قانوناً، والافضل من الناحية القانونية عرض المتهمين على القضاء العراقي لكي يقرر اذا ما كان هناك مبرر قانوني لاستمرار توقيفهم او ان الامر يتطلب اطلاق سراحهم ذلك ان القضاء العراقي والجزاء العراقي يجعل الولاية للقضاء العراقي سواء اكانت تلك الجهة سياسية او عسكرية لكننا يجب ان نستدرك ونقول ان اخلاء سبيلهم لايمنع من ملاحقتهم قضائياً في حال وجود تهم موجهة اليهم.

-المواطن قيصر عبد الحميد (متقاعد) قال: لا اتفق مع الاستاذ طارق حرب في استدراكه حول امكانية ملاحقة هؤلاء، فقد حصلوا على جوازات سفر حديثة، ولابد انهم غادروا العراق محملين بما غنموه خلال خمسة وثلاثين عاماً، ان آلية ملاحقتهم بعد افلاتهم مهمة عسيرة واعتقد ان الاستاذ طارق يدرك ذلك لكنه يتحدث من ناحية قانونية وحسب، اتمنى الا يفلت مجرم بجريمته وان لايؤخذ بريء.

نحاكم ولاننتقم

-الدكتورة ثريا فؤاد البرزنجي طبيبة نسائية ومرشحة عن تجمع (وطنيون عراقيون) لشغل مقعد في المجلس التشريعي (كردية) قالت: قبل ان نفكر بأن هذا بعثي وندينه مسبقاً دعونا نحاكم ولاننتقم، فلنفكر بعراقية هؤلاء إولاً ثم نعطيهم حقوقهم كعراقيين وكبشر، ان كانوا قد ظلموا وفيهم من لم يظلم فكيف نأخذ بريئاً بجريرة ظالم، التعميم والاطلاق ليسا بالاسلوب الحكيم في مواجهة مثل هذه القضايا التي تحتاج الى الكثير من التروي والحكمة في معالجتها، اذا أردنا ان نتخلص من نظام فاسد فعلينا الا نكرر اخطاءه.

-الأستاذ شهاب خضر مدرس في المعهد التقني في كركوك (تركماني) قال: هناك العديد من العراقيين ممن اجبروا او اجبرتهم الظروف على الانتماء لحزب البعث والتدرج في مناصبه بما في ذلك بعض القيادات التي كانت تعيش مرعوبة من لحظة قصاص مجهولة، يجب ان نضع هذا في بالنا ونحن نحاكمهم تاريخياً واجتماعياً قبل ان نحاكمهم قانونياً، لكنني مع القصاص العادل لمن ظلم واساء.

واخيراً نلمس من خلال استطلاعنا هذا قدرة العراقيين على المحاكمة بروح عادلة من دون تفكير في الاحالات المسبقة لحالات الغيظ والانتقام وهذه هي البوابة الحقيقية للممارسة الديمقراطية ونبذ ثقافة العنف وجدل الاحتدام، نحن على الطريق الصحيح اذن.

أسباب مجهولة

أشار مستشار رئيس الوزراء السيد بسام الحسيني الى ان المعتقلين الذين اطلق سراحهم من قبل قوات التحالف كانوا قد اعتقلوا في ايام الاحتلال الاولى، اي عندما اعتبرت المنظمة الدولية الوجود الاميركي في العراق هو عملية احتلال وفق القرار ١٤٨٣، وكأمر طبيعي ان من صلاحيات القوات الاميركية اعتقال واطلاق المتهمين، الا ان العراق حصل على سيادته في ٢٠٠٤/٦/٢٨ وكان من الممكن تسليم المعتقلين الى الحكومة العراقية الانتقالية آنذاك او التي تلتها، بيد ان القوات الاميركية أبقت هؤلاء المعتقلين في زنزاناتها ولم تسلمهم الى الحكومة العراقية الوطنية لاسباب عديدة قد نجهل بعضها.

وعن علم الحكومة بنية اطلاق سراح الـ(٢٢) معتقلاً اوضح الحسيني ان الحكومة قد علمت بنية الافراج عنهم بعد اكتمال التحقيقات معهم حيث اكدت القوات الاميركية انها قد أنهت تحقيقاتها معهم، ولم تثبت اية جريمة عليهم وبما انهم في معتقلات قوات التحالف فلا سبيل للحكومة للوصول اليهم لان الاميركان اعتبروا امر اطلاق سراحهم وفق المقاييس القانونية الاميركية فهم لم يتعرضوا الى قواتهم بالقتل او التفخيخ او اية اعمال ارهابية وبالتالي فانهم ابرياء من وجهة النظر الاميركية لكن الحكومة ترى غير ذلك فهؤلاء المتهمون رموز النظام السابق واركانه، وقد عملوا على سحق الشعب العراقي وبالنتيجة فان الحكومة مكلفة رسمياً وشرعياً في الدفاع عن حقوق الشعب العراقي الذي سحقه صدام واركان نظامه المجرم وكانوا يشكلون ادواته التنفيذية، وبما ان السجل الاجرامي يطول الامرين والمنفذين للجريمة، فوجب التحقيق معهم من قبل القضاء العراقي ومقاضاتهم كي ينالوا جزاءهم العادل عبر الادلة الثبوتية التي جمعت عنهم ومن يستطع منهم اثبات براءته فان القانون سوف يطلق سراحه.

قرار غير جائز

بينما قال رئيس الهيئة العراقية للاعلام والبث الدكتور عبد الحليم الرهيمي ان اطلاق سراح المعتقلين هو تصرف غير مقبول لان قوات متعددة الجنسية والقوات الاميركية قد سلمت السلطة الى الحكومة العراقية الوطنية في شهر حزيران من عام ٢٠٠٤، ومنذ ذلك التاريخ يفترض ان تكون الحكومة العراقية هي المسؤول عن اطلاق سراح المعتقلين او التحقيق معهم ومحاكمة المتهمين منهم بما فيهم رأس النظام السابق المتهم صدام نفسه هذا اضافة الى وجود نص في قرار تسليم السلطة يقضي بان يتم التنسيق مابين متعددة الجنسيات والحكومة العراقية في عدة شؤون ومنها الشأن الأمني، ولذلك كان على القوات الاميركية ان تنسق مع الحكومة العراقية في شأن اطلاق سراح المجموعة التي اطلقت سراحها.

اما ان المحكمة قد علمت او اخبرت بان عدداً من المتهمين سوف يطلق سراحهم فأنا شخصياً لم اسمع بهذا الامر، وان حصل بلا علم الحكومة العراقية فان التقديرات تعتبر القرار غير جائز سياسياً من وجهة النظر الوطنية العراقية، وبصفتي اعلامياً عراقياً وعلى تماس مع تطورات الاحداث كنت اتمنى ان نسمع من الحكومة العراقية توضيحاً بشأن هذه المسألة السيادية ان كانت قد علمت بالامر او استشيرت بالشأن ام لم تستشر ومع ما ابديناه من رأي فان دهشتنا لا تقلل ابداً من تقدير اهمية الدور الاميركي في مساندة الحكومة العراقية وفرض حالة الامن والاستقرار في البلاد.

وعن وجود صفقة سياسية بين الذين اطلق سراحهم وبين الاميركيين اوضح ان هذا الامر يندرج ضمن وجهات نظر سياسية ذات علاقة بالمتهمين.

اما اطلاق سراحهم فان الاعتبارات السياسية لاتجيز ذلك اطلاقاً من دون التنسيق مع الجهات المعنية في الحكومة العراقية حسب ما جاء بالاتفاق الذي تم في لائحة تسليم السيادة الى العراقيين.

سؤال بلا جواب

أكد وزير حقوق الانسان الدكتور زهير الجلبي انه كان يعلم بنية خروج بعض المسؤولين في النظام المخلوع من معتقلات قوات التحالف، اذ ان القوات الاميركية حسب ما يقول قد اعلمتنا قبل اكثر من ٤ اشهر عن ذلك كما انها ابلغت الحكومة العراقية بان التحقيقات مع عدد من مسؤولي النظام السابق قد اكتملت وليس هنالك اية ادلة على اية تهمة، ولعدم وجود مسوغ لاستمرار اعتقالهم فان الافراج عنهم كان لابد منه وان جنايتهم الوحيدة كونهم كانوا موظفين في الحكومة العراقية المنحلة سابقاً لايعطي قناعة ببقائهم في المعتقلات، ولم يكن مجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة التي علمت بل ان الجهة التي تحتجزهم اعلمت ايضاً مجلس القضاء الاعلى بذلك وطلبت منهم تقديم اية ادلة لادانتهم كي يتسنى تسليمهم الى الحكومة العراقية لكن القوات الاميركية لم تتلق اي جواب اليوم الثاني ٩ معتقلين، وفي اليوم الثالث ٥ معتقلين ولم تعلق الحكومة العراقية على هذا الاجراء.

اما مسألة منحهم جوازات سفر وخروجهم خارج العراق فقد ذكر الجلبي بان هذا الامر لايعني شيئاً لان المعتقلين ربما سيتملكهم هاجس الخوف على حياتهم داخل العراق والسفر والمغادرة هو الملاذ الوحيد لديهم، اما اجراءات منحهم الجواز فهي طبيعية لانهم غير مدانين وسفرهم هو الاخر طبيعي، لان هنالك دول تضيفهم ووافقت على استقبالهم ولاتوجد دعوة قضائية او اتهام يلاحقهم وهذه شريعة الديمقراطية والقانون يقول بان اي سجين لم تثبت عليه تهمة او موجهة اليه والتحقيق قد استكمل فلا مانع من اطلاقه وسفره.

اما عن وجود صفقة سياسية بين الاميركان والمطلق سراحهم فقد ذكر الدكتور زهير الجلبي بان هذا ضرب من الخيال والتحليل السياسي غير المثبت لان السياسي المحنك عليه ان يأخذ بالادلة الثبوتية وليس بالتخمين والقراءة السريعة للحدث والاحتمالات واذا اردنا ان نحمل هذا الامر تصوراً كهذا فان بامكاننا ان نؤلف قصصاً وروايات ونكتب سيناريوهات عديدة عن الاحداث مثلما تقوم به بعض الاحزاب المغرضة التي أفادت من الانتخابات واطلقت تهمها جزافاً وضخمت الامور باتجاهات معينة واتهمت وزارتي الدفاع والداخلية في ارتكاب عدد من الاعمال برغم ان هاتين الوزارتين تقومان بواجبهما بشكل صحيح واذا حصل خطأ فهو ليس بتوجيه الوزير والمسؤولين على الوزارة انما يحدث بتصرف شخصي قد يكون مقصوداً او غير مقصود وهذا الامر يحدث ولاغرابة فيه.

تصوير: نهاد العزاوي